MERS
MIDDLE EAST RESEARCH AND STUDIES

Source : AN-NAHAR
Date : 5-6-96
Photo No. : 144

أحجام الحكم الجديد

"ما نفع الانتخابات؟ ماذا ستغيّر؟ سترون: لا شيء". من لم يسمع في الاسابيع المنصرمة، وحتى صباح الاحد الماضي، مثل هذه الاحكام تبريراً لموقف قاطع او لامبالٍ؟ فتلك كانت الحجة القاطعة التي ينتهي بها كل نقاش، بعد ان تنفد الحجج الاخرى: الاحتلال، الوجود السوري، التزوير، اللوائح المفبركة... ولكن هل يسمع احد بعد الآن اللازمة نفسها؟ هل يستطيع احد الادعاء ان الانتخابات لم تغيّر شيئاً؟

بالطبع، ليس التغيير الذي حصل ما كانت تشتهيه النفوس. فهو لا يعني بالضرورة تحسّناً في الشروط السياسية التي استحوذت وتستحوذ على الاهتمام المباشر للمواطنين، وان لم يكن ايضاً تراجعاً (الا من خلال تأكيد الميل التزويري عند اهل الحكم). ومع ذلك، فان ما آلت اليه الانتخابات منذ الآن، وقبل انجلاء نتائجها الكاملة في جولتي الجنوب والبقاع، يعدّ تغييراً كبيراً في طبيعة السلطة القائمة وطريقة عملها، وتالياً في نوعية العلاقة التي تربطها بسوريا. انه التبدّل الذي احدثته الجولات الثلاث الاولى في موقع رئيس الحكومة وصولاً الى ترسيم جديد لعلاقات القوى التي تؤطر التركيبة الحاكمة منذ الطائف. فتمتع الرئيس رفيق الحريري بتأييد كتلة نيابية متراصة لا فضل احد غيره عليها لا يعطيه كفّة راجحة في عمليات الاقتراع على مشاريع القوانين فحسب، وانما يجعل منه المفتاح الذي يضبط ايقاع مجلس النواب بمقدار ما يتحكم بحياة مجلس الوزراء. بالتأكيد، ما زالت قدرته على هذا الضبط مرهونة بالنتيجة التي سيحصل عليها الرئيس نبيه بري في انتخابات الجنوب. غير انه يمكن التأكد منذ الآن ان كتلة الحريري لن تكون الاكبر فحسب، وانما الاكثر تراصا. هذا الى كونها تحمل اكبر مقدار من التنوع الجغرافي والطائفي. اضف الى ذلك، ان الحريري يستطيع ان يركن، فضلا عن كتلته نفسها ، الى التأييد المطلق لعدد من الحلفاء وعلى رأسهم الوزيران

ليد جنبلاط والياس حبيقة.

هنا، لا بد من الملاحظة ان ما يقال عن تجديد "الاتفاق الثلاثي" كقاعدة لحكم، لا يتطابق مع نوعية العلاقات الفعلية التي تربط اليوم بين اركان هذا لاتفاق وبينهم وبين الحريري. فعلى رغم اعطاء جنبلاط وكالة كاملة عن نطقتي الشوف وعاليه، وعلى رغم اقتطاع حبيقة زعامة على قياسه في بعبدا، ت الاثنان لاعبين ثانويين في ظل لاعب اكبر هو الحريري. اما بري فما زال سيا، بفعل حسابات جنوبية تتصل بمصير التسوية في الشرق الاوسط، من ل هذا الانحدار في موقعه، الا انه لم يعد قادرا على ما يبدو على تمثيل لعصبية الاقوى في ترويكا الحكم، بدليل انه اتجه الى استعادة الائتلاف لتخابي مع "حزب الله"، وبالشروط التي كان رفضها هو نفسه قبل اسابيع.

تتّضح ابعاد هذا التغيير عندما تستعيد خصائص الحكم في عهد المجلس لقديم: نواب موالون/ معارضون، وزراء مشاكسون، اقطاب يوالون او عارضون وفق "حسابات الاحجام"، هذا فضلا عن الترويكا ومنطق التقاسم/ ابتزاز الذي سارت عليه. بالتأكيد، لن تزول كل هذه الخصائص فجأة، لكن فعولها سيضعف، وتضعف معه الحاجة السورية الى التحكيم بين هذا وذاك، ع ما كان يستتبع ذلك من افراغ للمؤسسات. بيد ان انتفاء هذه الحاجة لا ؤثر على حجم سوريا في السياسة اللبنانية، اذ يبدو جليا ان ثمة منعطفا في رؤية السورية للبنان ولطريقة الامساك به.

يبقى الانعطاف الاساسي، وهو الذي يطاول المعارضة او المعارضات. فعندما صبح التطابق شبه تام بين الحكومة والنظام، لن يعود ممكنا بقاء الازدواجية تي عهدناها بين موالين للنظام ومعارضين للحكومة ومعارضين للنظام موالين لحكومة.

سمير قصير